



ملخص حول

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد

2030- 2026

"جذور النزاهة"

المحتويات

أولاً: مقدمة 3

ثانياً: الرؤية والرسالة والقيم 3

ثالثاً: المحاور والأهداف الاستراتيجية والمبادرات 5

الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026-2030

"جنور النزاهة"

أولاً: مقدمة

أعدت هذه الاستراتيجية ضمن إطار تشاركي واسع وبدعم فني من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث تبني إعداد الاستراتيجية نهجاً تشاركياً شاملاً يجمع جهات الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ورجال الدين، بهدف تحقيق التكامل في الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني. ويستند هذا النهج على منهجيات تحليلية تعتمد على جمع البيانات، ودراسة التحديات القائمة، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وتضمن ذلك عقد حلقات نقاشية وطنية ومؤتمرات تشاورية واستطلاعات رأي. وترتبط الاستراتيجية مع مسارات التحديث الوطنية المختلفة وبالأخص خارطة تحديث القطاع العام الحكومي، وذلك عبر عدة مجالات تتضمن تحسين الخدمات الحكومية، والإجراءات والرقمنة، والهيكل التنظيمي والحوكمة، ورسم السياسات وصنع القرار، والثقافة المؤسسية، والتشريعات، والموارد البشرية.

ثانياً: الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية

أردن مزدهر، جوهره النزاهة، ترسخ ثقة المجتمع بمؤسساته وإنجازاته

الرسالة

إدارة عامة تعمل بتكامل وشراكة استراتيجية محلياً ودولياً لحماية المال العام وصون مكتسبات الوطن، وتعزيز قيم ومعايير النزاهة والعدالة لتكريس الثقة المجتمعية والتنمية المستدامة تتبنى نهجاً تشريعياً ورقابياً وإدارياً مبتكراً يعزز الشفافية والإصلاح والمساءلة، توفر قنوات آمنة وسهلة للإبلاغ والمشاركة لتجفيف منابع الفساد، تميزها قدرتها على التوظيف والدمج بين القيم الأخلاقية والابتكار لتكون نموذجاً وطنياً وإقليمياً رائداً في النزاهة ومكافحة الفساد.

القيم

التزام الموظفين والمؤسسات بالشفافية وتجنب السلوك غير القانوني، والالتزام المستمر من الأفراد والمؤسسات بالمبادئ والقيم الأخلاقية المشتركة، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة، عبر سلوك منسجم مع معايير النزاهة في الأداء المؤسسي.	النزاهة:
وضوح المعلومات والقرارات وتمكين الجمهور من الاطلاع عليها.	الشفافية:
خضوع المستويات الإدارية للمساءلة الفعلية عن قراراتها.	المساءلة:
الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق نتائج ملموسة بأقل تكلفة وزمن.	الكفاءة والفاعليّة:
تكافؤ فرص الحصول على الحقوق والخدمات دون تمييز.	العدالة والمساواة والشمول:
تطوير العمل المشترك بين الجهات الوطنية والدولية.	التعاون والشراكة:
تمكين الأفراد من الإبلاغ والمراقبة المجتمعية.	المواطنة الفاعلة:
إدارة الموارد بما يخدم الأجيال الحالية والقادمة دون الإضرار بالبيئة.	الاستدامة

ثالثاً: المحاور والأهداف الاستراتيجية والمبادرات

المحور	الهدف الاستراتيجي	المبادرات / البرامج المرتبطة به
المحور 1: تحديث الإطار التشريعي: تعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص من خلال تحديث وتطوير تشريعات مرنة، وأطر مؤسسية حديثة.	الهدف الأول: إطار قانوني منسق ومُحدَّث، بثغرات أقل ومتوافق مع المعايير الدولية، يُيسر النزاهة ويُحکم المساءلة.	- مراجعة شاملة وتوحيد تشريعات تعارض المصالح والهدايا والإفصاح المالي. - تضمين بنود نزاهة قياسية (تعارض المصالح، المصالح الذاتية- Conflict of Interest, Beneficial Ownership) في التشريعات.
الهدف الثاني: منظومة أداء مؤسسي تُدرج مؤشرات النزاهة الوطنية في التخطيط والتمويل، وتضمن التحسين المستمر لنتائج النزاهة.	- لوحة متابعة مركزية (Dashboard) مع تدقيق سنوي لجودة قواعد البيانات المدخلة في الإدارة العامة. - سياسات إفصاح عن مؤشرات قياس الأداء المؤسسي والوظيفي للعموم وتقارير التقدم السنوية.	
الهدف الثالث: بنية حوكمة مؤسسية بركائز واضحة وتنسيق فعال بين الجهات الرقابية والقضائية، ترفع فعالية إنفاذ القانون.	- مصفوفة الأدوار والمسؤوليات بين الجهات. - أمانة تنسيق مشتركة واجتماعات أداء منتظمة. - تقييم الاستقلالية الوظيفية والهيكلية للجهات الرقابية مع توصيات معالجة.	
المحور 2: إدارة أخطار الفساد والرقابة: إرساء منظومة لإدارة أخطار الفساد، تدعمها آليات التدقيق والتقييم	الهدف الرابع: رقابة داخلية موحدة وقائمة على المخاطر تكشف التجاوزات مبكراً وتقلل الهدر وتحسن الامتثال.	- إطار وطني موحد للرقابة الداخلية وقوائم فحص معيارية. - خطط تدقيق مبنية على المخاطر ووحدات تدقيق مستقلة. - خرائط طريق نزاهة للقطاعات عالية المخاطر (مشتريات، ضرائب، جمارك، صحة، تعليم، مياه، سياحة). - زيارات مفاجئة وتدقيق امتثال دوري للمشتريات.

<ul style="list-style-type: none"> - بروتوكول قرارات الطوارئ (مبررات منشورة، سقوف، تتبع). - قوائم موردين مُدققة مسبقًا ومعايير نزاهة إلزامية. 	<p>الهدف الخامس: قرارات عامة نزيهة أثناء الطوارئ والأزمات مع شفافية فورية وآليات استثناء مقيّدة برقابة لاحقة.</p>	<p>الداخلي والخارجي، لتعزيز الوقاية والاستجابة الفعّالة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - حملات داخلية، قصص نجاح، والتزامات قيادية علنية. - قنوات إبلاغ داخلية آمنة وسياسة عدم الانتقام . - تقييم نضج الثقافة المؤسسية في جهات الإدارة العامة دوريًا. - إدامة برامج (سفراء النزاهة). - تعزيز الشفافية والنزاهة في أنظمة الموارد البشرية. سياسات/ إجراءات/ رقابة. 	<p>الهدف السادس: ثقافة مؤسسية يُجسّد فيها القادة والموظفون النزاهة سلوكًا ومعياريًا لاتخاذ القرار، بما يعزّز الثقة والانضباط المؤسسي.</p>	<p>المحور3: الثقافة المؤسسية للنزاهة: دمج النزاهة في سياسات وإجراءات الموارد البشرية، من التوظيف إلى القيادة، بما يضمن الحوكمة القائمة على الكفاءة والمساءلة القيادية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - أتمتة مسارات المشتريات والترخيص والتحصيل والإعفاءات. - بوابة تتبع المعاملات للمراجعين. - تسجيل آلي لسلاسل التدقيق (Audit Trails) ومراقبة الاستثناءات. - تكامل بيئي للمنظومات (Interoperability) وضوابط صلاحيات وهوية رقمية. 	<p>الهدف السابع: أتمتة العمليات الحكومية عالية المخاطر وخدمات قابلة للتتبع، يقلّل الاحتكاك ويحدّ فرص الفساد ويُسرّع الخدمة.</p>	<p>المحور4: التحول الرقمي: حوكمة المنظومة الرقمية وتكامل البيانات، وتسريع الإجراءات، وتوسيع نطاق الشفافية والرقابة الفعّالة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحديث/إبرام اتفاقيات المساعدة غير الرسمية المتبادلة (MLATs). - نقاط اتصال وطنية، وتدريب مشترك، ومشاركة في شبكات إنفاذ عابرة للحدود. 	<p>الهدف الثامن: تعاون قانوني دولي فعال يسرّع تبادل المعلومات واسترداد الأصول ويُعزّز الامتثال للمعايير العالمية.</p>	<p>المحور5: التعاون الدولي: شراكات دولية فاعلة، وتعاون عابر للحدود لتبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الجهود، وتعزيز مكانة الأردن عالميًا في النزاهة ومكافحة الفساد.</p>

<ul style="list-style-type: none"> - حملات توعية وطنية متعددة القنوات. - منصة بلاغات آمنة للمواطنين في الإدارة العامة مع حماية وهوية محفوظة. - تعزيز دور المجتمع المدني في المحاسبة والمساءلة لقضايا الفساد. 	<p>الهدف التاسع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركةً يُبلّغ بأمان ويؤثر في القرار العام، بما يعزّز الوقاية المجتمعية من الفساد.</p>	<p>المحور6: النزاهة المجتمعية: تمكين المجتمع من الوقاية من الفساد عبر التوعية والتدريب والتعلم، والشراكة المجتمعية، وغرس قيم النزاهة أساساً للتعاملات والسلوكيات.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع اعتماد ISO 37001 أو ما يماثلها وبرامج الامتثال داخل الشركات. - "ميثاق نزاهة للموردين" وربطه بالعطاءات وفق التشريعات الحكومية الناعمة. - برامج عمل جماعية (Collective Action) لغرف الصناعة والتجارة. - آلية بلاغات آمنة واستشارات امتثال (للمشاريع المتوسطة والصغيرة SMEs) التي تحت الحكومة على تشجيعها. 	<p>الهدف العاشر: قطاع خاص يُرسخ ثقافة النزاهة، ويمتثل لمعاييرها، ويقلّل أخطار الفساد داخل الشركات وفي سلاسل التوريد.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - فرق تحقيق مشتركة وبروتوكولات تبادل بيانات بين جهات إنفاذ القانون. - مختبر جنائي رقمي وتدريب محققين على الأدلة الرقمية. - نظام إدارة قضايا بمؤشرات مدة/جودة وتتبع زمني. 	<p>الهدف الحادي عشر: تحقيقات أسرع وأكثر احترافاً مدعومة بالأدلة الرقمية وتنسيق محكم بين الجهات، مما يرفع معدلات الإحالة والإدانة العادلة.</p>	<p>المحور7: إنفاذ القانون وحماية المبلغين: إعلاء سيادة القانون عبر إنفاذ عادل وشفاف، يضمن المساءلة الفورية، ويعزز ثقة المجتمع بمؤسساته القضائية والرقابية، ويوفر الحماية للشهود والمبلغين.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة وتحديث نظام حماية المبلغين والشهود وقنوات سرّية متعددة. - تفعيل المساعدات المالية والدعم القانوني وتدابير أمن/سرّية ومتابعة المبلغين والشهود. - حملات تعريف وضمانات وصول ميسرة. - تطوير مرصد وطني (منصة) للنزاهة. 	<p>الهدف الثاني عشر: منظومة حماية شاملة للشهود والمبلغين تزيد الإبلاغ الآمن وترسخ الثقة العامة.</p>	